

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)

The impact of foreign trade on economic growth in Algeria
Econometric Modeling Using ARDL Model for the Period (1980- 2018)د./ بوشة محمد¹، أ.د./ عرقوب نبيلة²، أ.د./ ساطور رشيد³جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، boucha.mohamed@yahoo.fr¹جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، nabila207@yahoo.fr²جامعة لونيبي علي البلدية 2 (الجزائر)، r.satour@univ-blida2.dz³

تاريخ النشر: 2021/09/15

تاريخ القبول: 2021/08/04

تاريخ الاستلام: 2021/04/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، واختبارات الحدود حسب مقاربة (Pesaran. al). وقد بينت نتائج الدراسة، وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين التجارة والنمو الاقتصادي، إلى جانب الأثر المعنوي الكبير لحجم الصادرات في المدى الطويل، عكس متغيرة الواردات التي لم تبين نفس الأثر. كما أظهرت نتائج اختبار الحدود بوجود علاقة تكامل بين النمو الاقتصادي، متغيرات التجارة الخارجية، ومتغيرات التحكم المستعملة في نموذج الدراسة والمتمثلة في معدل التضخم وسعر الصرف.

كلمات مفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، اختبارات الحدود، التكامل المشترك

تصنيف JEL : B17 ، C55 ، P33

Abstract:

This research aims to analyze the impact of foreign trade on economic growth in Algeria for the period (1980-2018) using ARDL model and bounds test as per the Pesaran approach. The results of the study indicated that there is a long term balance relationship between the foreign trade and economic growth, moreover the significant moral effect of the volume of exports in the long term, in contrast to the variable of imports that did not show the same effect. The results of the bounds test also, showed that there is an integration relationship between economic growth, the variables of foreign trade, and the control variables used in the study represented in the inflation rate and exchange rate.

Keywords: Foreign trade; Economic growth; ARDL model; Bounds test; Co-integration.

Jel Classification Codes : B17, C55, P33

المؤلف المرسل: عرقوب نبيلة، الإيميل: nabila207@yahoo.fr

1-المقدمة:

تحظى التجارة الخارجية بأهمية كبيرة في مجال بناء وإصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة حيث تساهم من خلال ما تقدمه الصادرات في جلب النقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى تساهم الواردات في سد العجز المحلي حول توفير منتجات أجنبية غير متوفرة داخل البلاد.

وتعد الجزائر من بين الدول التي سائر فيها النمو الاقتصادي تطور التجارة الخارجية، خاصة بتركيزها على صادرات قطاع المحروقات الذي يستحوذ على نسبة 98% من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يسجل الميزان التجاري فائضا في بعض الحالات، وعجزا في حالات أخرى حسب تقلبات أسعار النفط. وقد حاولت إصلاح وضعيتها الاقتصادية من أجل تطوير نموها الاقتصادي وذلك في عدة مجالات من خلال تبادل صادراتها وواردها مع بقية دول العالم. إشكالية البحث: من خلال ما سبق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ✓ كيف تؤثر تطور الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ ما هو النموذج القياسي الذي يفسر العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات البحث: للإجابة على التساؤلات المختلفة، يمكن طرح الفرضيات كما يلي:

- تعمل الجزائر على زيادة الناتج الداخلي الخام من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.
- توجد علاقة موجبة في الأجل الطويل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في البحث عن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980- 2018) باستخدام النمذجة القياسية، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة واختبارات الحدود حسب مقارنة (Pesaran. al).

أهداف البحث: يمكن حصر أهداف البحث كما يلي:

- إبراز دور التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)

- تقدير معادلة التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1980-2018).
المنهج المتبع: سوف نعتمد لإعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، بالإضافة إلى المنهج القياسي الذي يعتمد على الأساليب الإحصائية وذلك للتأكيد على صحة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، منها:

- دراسة (Shirazi, Manap, 2004) التي تطرقت إلى تبيان العلاقة بين القيم الحقيقية للصادرات والواردات مع النمو الاقتصادي في باكستان في الأجلين الطويل والقصير للفترة (1960-2003) باستخدام التكامل المشترك وسببية فرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للصادرات على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، وإلى وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين.

- دراسة (بروك داودي، 2015) بعنوان تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني، دراسة قياسية على الجزائر الفترة (1967-2006)، استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي بحيث يبين مدى اندماج الجزائر في المبادلات الدولية وذلك بصفة تدريجية وتنافسية. وتوصل إلى أن نمو المبادلات التجارية الخارجية تعتبر عاملا مساهما في النمو الاقتصادي.

- دراسة (سعد عبد نجم العبدلي، 2016) بعنوان تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي (1980-2013)، بحيث حاول الباحث إبراز العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل مستخدما نموذج لتفسير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين. وقد أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين كل من التجارة الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي.

- دراسة (أبو جامع جابر، 2016) بعنوان أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين للفترة (1995-2012)، بحيث تطرق الباحث إلى تبيان أثر التجارة الخارجية ممثلة في الواردات والصادرات السلعية على النمو الاقتصادي والتنمية. وقد أظهرت النتائج وجود أثر معنوي في زيادة الواردات على النمو الاقتصادي، بينما لا تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي،

1- الإطار النظري للتجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية حلقة ربط بين الدولة والعالم الخارجي، فهي بمثابة القوة الدافعة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي تسعى إليه كل دولة والذي يتمثل في الزيادة المستمرة للنتائج المحلي

الإجمالي، وهذا من خلال ما تقدمه الصادرات في جلب النقد الأجنبي من جهة، وتصريف الفائض من الإنتاج من جهة ثانية.

وفيما يلي سوف نقدم تعريف التجارة الخارجية، أسباب قيامها، ومختلف النظريات المفسرة لها.

1.1- تعريف التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنها "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة". (السيد محمد أحمد السريتي، 2009)¹، وهناك من يعرفها بأنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع لأطراف التبادل". (حمدي عبد العظيم، 1996)². والبعض الآخر يعرفها بأنها "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في: انتقال السلع، الأفراد، ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة". (رشاد العصار وآخرون، 2000)³

2.1- أسباب قيام التجارة الخارجية:

يمكن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، أي محدودية الموارد الاقتصادية مقارنة بالاحتياجات المختلفة، بالإضافة إلى ما يلي: (فليح حسن خلف، 2001)⁴

- اختلاف الظروف الطبيعية والمناخية: نظرا لاختلاف الظروف الطبيعية والمناخية، فإن بعض الدول لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي لجميع المنتجات. هذا ما أدى إلى ضرورة التخصيص في إنتاج السلع التي تكون مؤهلة في إنتاجها واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج دولة أخرى، وهنا يظهر تقسيم العمل بظهور التجارة الخارجية.

- التفاوت في عرض العمل والرأس المال: وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، فبعض الدول تتوفر على طاقة هائلة من اليد العاملة ولكنها تفتقر إلى الرأس المال. في حين العكس لبعض الدول الأخرى خاصة الصناعية منها، فهي تحتوي على رؤوس أموال ضخمة.

- توافر التكنولوجيا الحديثة: تقوم البلدان التي تتوفر لديها التكنولوجيا الحديثة بإنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية، فالدول المتقدمة تتوفر لديها أحدث الوسائل التي يتم تصديرها إلى الدول النامية. وهذا يعد التقدم التكنولوجي عاملا مهما وسببا في قيام التجارة الخارجية.

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)

3.1 النظريات المفسّرة للتجارة الخارجية:

اختلفت نظريات التجارة الخارجية حسب المفكرين الاقتصاديين، حيث انتقلت من آدم سميث إلى دافيد ريكاردو ثم هيكشر-أولين، وبعدها إلى سامويلسون وهيكس.

- نظرية النفقات المطلقة (الميزة المطلقة) لأدم سميث: ركز سميث على أهمية التجارة الخارجية لزيادة ثروة البلاد، حيث افترض أن كل دولة لها كفاءة أكبر في إنتاج بعض السلع وكفاءة أقل في إنتاج سلع أخرى. ولهذا نادى بتقسيم العمل باعتباره هو الذي يحكم القدرة الإنتاجية للدولة. (رشاد العصار وآخرون، 2000)⁵

- نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو: اعتمد ريكاردو في تفسيره على التكاليف النسبية وليس المطلقة، ففي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية من الدول الأخرى، ثم تقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تنتجها دولة أخرى بنفقات نسبية أقل. (علي عبد الفتاح أبو شرار، 2007)⁶

- نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج: ويطلق على هذه النظرية اسم النظرية السويدية أو نظرية هيكشر-أولين، وحسب هذه النظرية فإن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الخارجية، إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، وبالمقابل فإن الدولة التي لا تكون لها هذه الميزة ستستورد هذه السلعة من الخارج. (عادل أحمد حشيش، 2005)⁷

- نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (سامويلسون): توصل في عام 1948 إلى أن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بين الدول يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية، وقد أثبت ذلك باستخدام نموذج (الدولتين، السلعتين، عنصر الإنتاج) وذلك بافتراض عدم وجود ظاهرة انعكاس كثافة الإنتاج. (محمد دياب، 2010)⁸

- نظرية هيكس: قام هيكس في 1953 بدراسة أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الخارجية، فتوصل إلى أن التقدم في دولة ما ذات اقتصاد نامي يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بشروط التجارة الخارجية فيها. (رشاد العصار وآخرون، 2000)

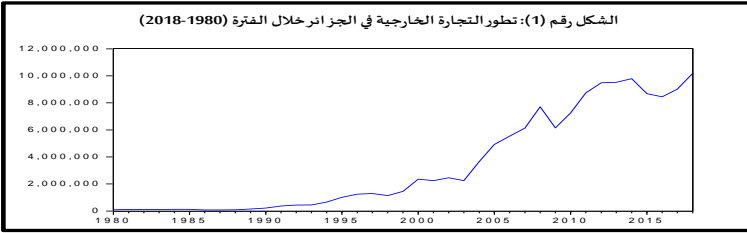
2- واقع التجارة الخارجية في الجزائر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر تذبذبا خلال الفترة (1980-2018) لتأثيرها بالصدمات الخارجية، كما أن فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي شجعت على تراجع المستوى العام للإنتاج ومنه كان دافعا قويا لزيادة الواردات.

وسنقدم فيما يلي تحليل التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تطور الصادرات والواردات.

1.2- تطور التجارة الخارجية في الجزائر:

كانت التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنوات الثمانينات تعرف احتكارا، بحيث شهدت تدخل الدولة في كل حركاتها، حتى سميت تلك الفترة بمرحلة الاحتكار الكلي للتجارة الخارجية. ولكن انتقلت إلى مرحلة التحرير في بداية سنوات التسعينيات ولكن بصورة تدريجية إلى أن وصلت إلى مرحلة التحرير الكامل ابتداء من سنة 1994. والشكل التالي يبيّن تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (1980-2018)، الوحدة: مليون دينار جزائري:

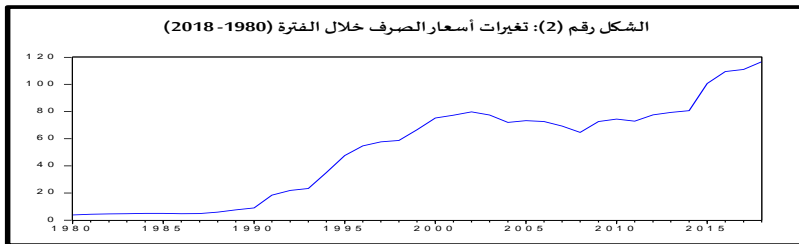


المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

يتبيّن من خلال الشكل البياني أن التجارة الخارجية عرفت تطورا في بداية سنوات الثمانينات، إلا أنه في سنة 1986 سجلت انخفاضا محسوسا في الصادرات، محققة عجزا في الميزان التجاري قدر آنذاك بـ 8459 مليون دج، وهذا راجع أساسا إلى القيود المالية التي فرضتها الظروف الاقتصادية الدولية، خاصة بعد الانهيار الكبير لأسعار المحروقات إلى ما بين 10 و18 دولار بداية سنة 1986 بعدما تجاوزت سقف 40 دولار في النصف الأول من الثمانينات. (محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999)⁹. ولقد دخلت الجزائر منذ أواخر سنة 1987 في سياسة إنمائية جديدة اصطلح على تسميتها "بالإصلاح الاقتصادي الجديد"، بالإضافة إلى الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي كان الهدف من وراءه هو تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وقد شهدت الصادرات في هذه السنة ارتفاعا أبن تمّ تسجيل فائض في الميزان التجاري قدر بـ 7583 مليون دج، واستمر هذا الفائض إلى غاية نهاية الثمانينات. كما وضعت الدولة برنامجا لتشجيع الصادرات خارج المحروقات لإحداث نوع من التوازن الخارجي، ولتحقيق ذلك اتخذت مجموعة من التدابير أهمها: تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40%، الإعفاء الضريبي بالنسبة للصادرات مع تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتصدير، خلق صندوق لدعم الصادرات، رفع القيود الإدارية عن الواردات، وتخفيض أسعار الفائدة. (الديوان الوطني للإحصائيات)¹⁰ وقد قامت كذلك بإدخال تعديلات على قطاع التجارة الخارجية، حيث تمّ إصدار

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)

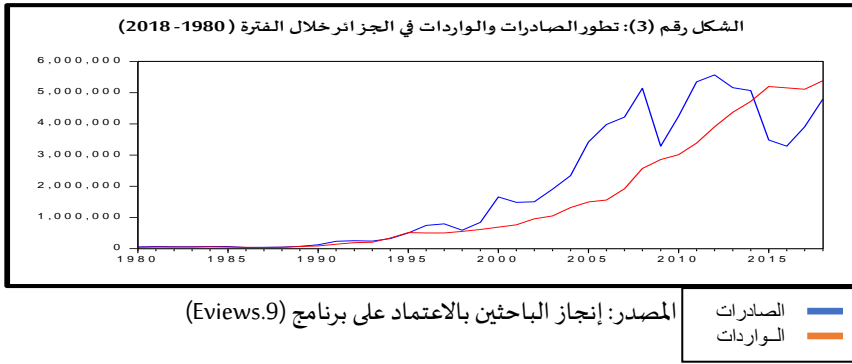
القانون رقم 29/88 المؤرخ في 19/07/1988 يحدد أسس ومبادئ احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إذ تمّ الانتقال في هذه الفترة من التراخيص الإجمالية للاستيراد إلى إنشاء ميزانية العملة الصعبة السنوية. (الجيلالي عجة، 2007).¹¹ كما أبرمت اتفاقيات مع البنك الدولي في سبتمبر 1989 بخصوص إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتبني سياسات اقتصاد السوق، فبدأت خلال سنة 1989 أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية. ومن أهم هذه الخطوات: إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف. (المؤسسة العمومية، 1989).¹² وفي سنوات التسعينيات، عرفت التجارة الخارجية الجزائرية تطورا بحيث تبنت سياسة تحرير التجارة الخارجية ابتداء سنة 1990 أين عملت على تسريع الانفتاح على العالم الخارجي بإصدار التعليمات رقم 91-03 المؤرخة في 21/04/1991 والمتضمنة قواعد وشروط تمويل عملية الاستيراد. كما تمّ في سنة 1992 إنشاء لجنة لمراقبة الواردات وهذا بوضع قائمة للمنتجات الممنوع استيرادها، وتتولى هذه اللجنة توزيع الاعتمادات المالية من العملة الصعبة على المستوردين بعد دراسة الطلبات والاستجابة حسب الأولوية. (Mehdi Abbas, 2001).¹³ وقد سجلت سنتي 1994 و1995 عجزا في الميزان التجاري قدر بـ 15804 مليون دج و14742 مليون دج على التوالي، ويعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول ورفع القيود على الاستيراد. بحيث عرفت هذه المرحلة عدة تخفيضات في الرسوم الجمركية سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في 1997، والذي كان هذا أحد الشروط المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون.¹⁴ ولتصحيح الاختلال في الميزان التجاري بين الصادرات والواردات، قامت السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري. وكنتيجة حتمية لهذه السياسة. ويبين الشكل التالي تغيرات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1980-2018):



المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

وقد بدأت الصادرات تسجل ارتفاعا ابتداء من سنة 1996 نتيجة تطبيق الجزائر للإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وبرنامج الاستقرار الاقتصادي الثاني الذي امتد إلى سنة 1998 كان يهدف إلى تحقيق نمو متوسط مع نهاية تطبيق البرنامج (مدني بن شهرة، 2009)¹⁵، إلا أنها انخفضت في سنة 2008 وهذا بسبب ظهور الأزمة المالية، في حين شهدت الواردات ارتفاعا في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008.

ويمكن أن نبين من خلال الشكل التالي تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2018)، الوحدة: مليون دينار جزائري:

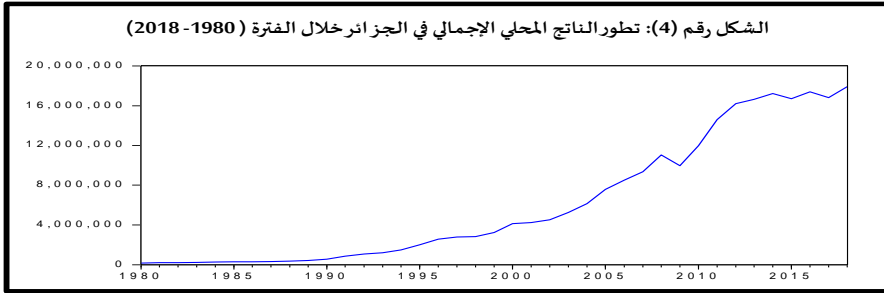


ونشير إلى أن صادرات الجزائر النفطية تراجعت بنسبة 43.1% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وهذا بسبب الأزمة البترولية 2014. (بنك الجزائر، 2015)¹⁶، وقد سجلت انخفاضا محسوسا أيضا خلال سنتي 2015 و2016 بمعدل انخفاض قدر 13.39% في عام 2016 مقارنة بعام 2015. إلا أنها ارتفعت بعد ذلك وهذا بمعدل ارتفاع 17.20% لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016، و6.98% في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017. وبالرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، فإن مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية تظل جد ضعيفة.¹⁷ وبالمقابل، فقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا خلال الفترة (2015-2018) وهذا بمعدل ارتفاع 2.19% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، ومعدل ارتفاع طفيف قدر بـ 0.30% في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، مسجلة عجزا في الميزان التجاري خلال هذه الفترة انتقل من -711623 مليون دج في سنة 2015 إلى -587117 مليون دج في سنة 2018 شهد أعلى قيمة في سنة 2016 وذلك بقيمة (-1868188 مليون دج). (<http://andi.dz>)¹⁸

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)

2.2- مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في الجزائر:

تؤثر التجارة الخارجية بصفة مباشرة في النمو الاقتصادي باعتبار أن الصادرات هي إضافة في الاقتصاد من خلال مساهمتها في الدخل، والواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي ساهمت فيها التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي خاصة بتركيزها على صادرات قطاع المحروقات التي تمثل قرابة 98% من الناتج المحلي الإجمالي. لقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع الصادرات النفطية أدى إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي بحوالي 2%، بحيث فاقت الواردات في سنة 1994 قيمة الصادرات. وقد تمّ الاتفاق على برنامج الاستقرار الاقتصادي الثاني يوم 22 ماي 1995 يمتد إلى سنة 1998 كان يهدف إلى تحقيق نمو متوسط، أي 5% من الناتج الإجمالي الخام خارج المحروقات مع نهاية تطبيق البرنامج. ويبين الشكل التالي تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2018):



المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

وكنتييجة حتمية لهذه السياسة، فقد انعكس ذلك سلبا على قدرته الشرائية داخليا وهذا للارتباط شبه التام للاقتصاد الوطني آنذاك بالخارج والعجز المزمن في ميزان المدفوعات، حيث سجل الدينار الجزائري انخفاضا كبيرا ابتداء من سنة 1994 إلى غاية سنة 2002 حيث كان الانخفاض بين هاتين السنتين يفوق 43%¹⁹ (لباز الأمين، 2016)

ونشير إلى أن التجارة الخارجية عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2010-2018) محققة فائضا قدر بـ 1232939 مليون دج في سنة 2010، وعجزا قدر بـ 587117 مليون دج في سنة 2018. ويفسر التراجع الكبير للصادرات الجزائرية إلى الانخفاض الحاد لأسعار البترول التي سجلت في سنة 2015 55.76 دولار للبرميل في سنة 2016، و 62.32 دولار للبرميل في سنة 2016، و 53.87 دولار للبرميل في سنة 2017 وبالتالي فهذا وقعت الجزائر في فخ المديونية من أجل تدوير عجلة الاقتصاد قاصدة

صندوق النقد الدولي، لكن الديون المشروطة التي منحها هذا الأخير لم تعد إلا بالنتائج السلبية، وقد اعتبر الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط أين عرفت إنتعاشا إبتداء من سنة 2018 سجل سعر البرميل 71.82 دولار للبرميل بمثابة المنقذ للاقتصاد الجزائري فتراكمت الاحتياطات، واستثمرت الاموال في مشاريع عديدة، لكنها لم تكن بالقدر الذي يجعل الاقتصاد يخرج من الركبة التي عرفها.

وفي خطوات غير منتظرة لمسار أسعار النفط عادت تنخفض في أزمة ثانية في سنة 2008 (زيرمي نعيمة، 2016)²⁰، ولقد أعلن الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر بلغت 1.5% في سنة 2018 مقابل 1.4% في سنة 2017، متباطئا من نمو بلغ 3.3% في 2016 بسبب تراجع أداء قطاع الطاقة. وللإشارة أن نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات قدر بـ 3.4% سنة 2018 مقابل 2.2% في سنة 2017، ويرجع هذا إلى بعض قطاعات النشاط الاقتصادي أهمها قطاع البناء والأشغال العمومية، الصناعة والفلاحة، والري والخدمات التجارية والصناعة والفلاحة <http://www.radioalgerie.dz/>²¹

3- دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

تهتم بحوث القياس الاقتصادي بتقديم المحتوى التطبيقي للعلاقات الاقتصادية من أجل اختبار النظريات الاقتصادية، التنبؤ، واتخاذ القرارات المناسبة المسبقة، كما أنها تساعد في تقييم السياسات الاقتصادية الحكومية المسطرة. (Geweke, J. F, Horowitz, Joel L. Pesaran, M. H.)²². وضمن أدبيات النمو الاقتصادي، توجد العديد من النماذج التي يمكن تسميتها بنماذج النمو الناتج عن الصادرات التي تعتبر أن نمو الصادرات يخلق حلقة تنموية فعالة، ويخفف من مشاكل ميزان المدفوعات، ومن ثمّ فكلما زاد نمو الصادرات زاد نمو الناتج، ولذلك تؤكد هذه النماذج أن التجارة الخارجية تمثل آلة النمو التلقائي. (ناصر الدين قريبي وآخرون، 2020)²³

وسوف يتم الإجابة على إشكالية البحث من خلال محاولة تطبيقية باستعمال منهج التكامل المشترك اعتمادا على مقاربة (Pesaran) وآخرون المعروفة باختبار الحدود (Pesaran . Shin, 1999)، (Pesaran M.H. et al, 2001)²⁴، مستعينين في ذلك بدراسة إحصائية للسلاسل الزمنية المستعملة من أجل عرض أثر التجارة الخارجية ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي في الجزائر، بحيث نستخدم البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة وذلك لعينة متكونة من 3947 سنة. وتتميز هذه النماذج بأنه لا يشترط أن تكون جميع متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، كما أنها تسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في نموذج المدى الطويل. ولا تتطلب دراسة قبلية دقيقة

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)

لاختبارات جذر الوحدة، إلى جانب خصائصها المتعلقة بجودة نتائجها في حالة العينات الصغيرة
(E. Nkoro , A. K. Uko, 2016).²⁵

1.3- متغيرات الدراسة:

تمّ الحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات
بالإضافة إلى معطيات البنك العالمي خلال الفترة (1980-2018) وهذا للمتغيرات التالية:

- النمو الاقتصادي (PIB): وهو ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي
- التجارة الخارجية، وتشمل: الصادرات (expo): وتتمثل في الصادرات الكلية، تشمل الصادرات النفطية والصادرات خارج قطاع المحروقات، والواردات (impo): وتتمثل في الواردات الكلية
- أسعار البترول (ppit): لما لها من الدور الكبير في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أن الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية، فهي تتأثر بتغيرات أسعار البترول
- بعض متغيرات التحكم (variables de control) وتتمثل في كل من:

➤ سعر الصرف (tch): وهو سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بهدف
تحديد آثار السياسة النقدية

➤ معدل التضخم (inf): وهو نسبة تغير المعدل العام لأسعار الاستهلاك
ويفسر اعتمادنا على متغيرة معدل التضخم بالأساس للآداب الاقتصادية في هذا المجال، وللعلاقة
بين المتغيرة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يستعمل معدل التضخم كمؤشر لعدم
الاستقرار الاقتصادي الكلي. وإن جميع المتغيرات معبر عليها باللوغاريتم، وهذا ما يجعل المعاملات
المقدرة ممثلة لمختلف مروونات المدى البعيد والقصير.

2.3- توصيف النموذج:

سنقوم أولاً باختبار العلاقة المباشرة بين الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات التجارة الخارجية
باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطنة الموزعة (ARDL)، حيث أن الناتج المحلي
الإجمالي يمثل المتغيرة المفردة بدلالة كل من متغيرات التجارة الخارجية، إضافة إلى متغيرات
التحكم. وبالتالي، فإن صيغة النموذج النظري تكون في شكل العلاقة الإحصائية الخطية التالية:

$$lpib_t = \beta_1 + \beta_2 l \exp o_t + \beta_3 \lim po_t + \beta_4 inf + \beta_5 ltch_t + \beta_6 ppit_t + \varepsilon_t$$

3.3- النتائج التطبيقية:

قبل تقدير النموذج وتحليل النتائج، نتطرق أولاً إلى دراسة اختبارات جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة كما يلي:

(1)- نتائج اختبارات جذر الوحدة: بهدف معرفة السيرة المولدة لمعطيات الدراسة، نقوم أولاً بدراسة استقرارية المتغيرات باستعمال اختبارات جذر الوحدة ورغم أن هذه الاختبارات هي من الجيل الأول (ADF, P-P, KPSS)، فإنها تتميز ببعض العيوب أهمها حساسية نتائجها لعدد التأخيرات المستعملة وتحيزها نحو الإفراط في رفض فرضية العدم عندما تكون صحيحة، وإلى عدم رفضها عندما تكون خاطئة (R. Harris and R. Sollis, 2003)²⁶، إلا أنها تبقى من أهم الاختبارات في هذا المجال مما يسمح لنا باستعمالها إلى جانب اختبار (ADF-GLS) حتى يمكن لنا أخذ صورة شاملة على درجة تكامل المتغيرات. يبين الجدول رقم (1) نتائج الاختبار عند المستوى للمتغيرات، أما الجدول رقم (2) فإنه يبين نتائج اختبارات جذر الوحدة للفروقات من الرتبة الأولى.

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى

المتغيرات	ADF	P-P	KPSS*	ADF-GLS
lpib	-2.3054 [1] (-2.928)	-2.0619 [2] (-2.926)	0.1609 [5] (0.1460)	-1.3767 [1] (-3.190)
lexpo	-1.5922 [0] (-2.9266)	-1.6128 [5] (-2.9266)	0.0964 [4] (0.146)	0.0120 [1] (-1.948)
limpo	-3.0184 [1] (-3.5130)	4.4059 [2] (-1.9481)	0.0607 [4] (0.146)	-3.0225 [1] (-3.190)
inf	-1.3695 [0] (-1.9481)	-1.3830 [2] (-1.94814)	0.1791 [5] (0.463)	-2.14** [1] (-1.9481)
lppit	-2.94** [0] (-2.9266)	-2.96** [1] (-2.9266)	0.6672 [5] (0.463)	-0.5203 [1] (-1.9481)
Ltch	-2.4135 [0] (-3.5180)	1.5488 [5] (-1.9481)	0.1117 [5] (0.1460)	-0.6620 [3] (-1.948)

* معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، *** معنوية عند 10%، [] عدد التأخيرات المثلى، () القيم الحرجة

المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

تبيّن نتائج اختبار جذر الوحدة بشكل قاطع أن كل من سلسلة (lpib)، (lexpo)، (limpo) و (ltch) غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية حسب جميع الاختبارات المستعملة، إذ أن جميع القيم المحسوبة هي أكبر من القيم الحرجة. عكس ذلك، فإن كل من سلسلة معدل التضخم (inf) وأسعار البترول (lppit) فهي مستقرة عند المستوى وذلك بمستوى المعنوية 5% وهذا بناء على اختبار (ADF-GLS) بالنسبة لمعدل التضخم واختبار (ADF) و (P-P) بالنسبة لأسعار البترول،

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)

بحيث أن القيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية عدم لاحتواء السلسلتين على جذر الوحدة.

الجدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول

ADF	PP	KPSS ⁺	ADF-GLS	المتغيرات
-5.0572* [1] (-2.9281)	-5.0572* [0] (-2.9281)	0.0908* [3] (0.1460)	-4.3120* [0] (-1.9483)	dlpib
-5.7280* [0] (-2.9281)	-5.7148* [3] (-2.9281)	0.21581* [3] (0.4630)	-4.8034* [0] (-1.9483)	dlexpo
-4.6986* [0] (-2.9281)	-4.6986* [0] (-2.9281)	0.0896* [1] (0.4630)	-4.1463* [0] (-1.9483)	dlimpo
-4.4155* [0] (-1.9483)	-4.6813* [4] (-2.9281)	0.1459* [5] (0.4630)	-4.4155* [0] (-1.9483)	dltch

* معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، *** معنوية عند 10%، [] عدد التأخيرات المثلى، () القيم الحرجة

المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

تبيّن نتائج اختبار جذر الوحدة للفروقات من الرتبة الأولى لكل من (lpib) و (lexpo) و (limpo) و (ltch) باستعمال اختبارات الجيل الأول والمبينة في الجدول رقم (2)، أن جميع السلاسل للمتغيرات المذكورة سابقا مستقرة عند الفرق الأول. وكنتيجة لذلك، فإن النموذج المراد تقديره يحتوي على متغيرتين مستقرتين عند المستوى وهي (lppit) و (linf)، ومتغيرات مستقرة عند الفرق الأول وهي (lpib)، (lexpo)، (limpo)، (ltch)، مما يؤكد صحة استعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL).

(2)- تقدير النموذج: يمثل تقدير نموذج (ARDL) الخطوة الأولى من مقارنة التكامل المشترك باختبار الحدود، وقد اعتمدنا في تقديرنا على نموذج (ARDL) لتفسير العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات التجارة الخارجية بالإضافة إلى بعض المتغيرات المستعملة كمتغيرات التحكم، كما استعملنا معيار (H-Q) لاختيار عدد التأخيرات المثلى لنموذج (ARDL). وقد بيّنت مختلف التقديرات المنجزة أن النموذج الأمثل هو نموذج [ARDL(2,3,2,0,3,0)] من بين 2048 نموذج تمّ تقديرهم باستعمال توليفات الإبطاءات المختلفة بواسطة الحزمة الحاسوبية (Eviews.9)، بحيث يبين الجدول رقم (3) نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (3): نتائج تقدير نموذج ARDL(2,3,2,0,3,0)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
lpib(-1)	0.413707	0.155309	2.663764	0.0127
lpib(-2)	0.475713	0.157096	3.028165	0.0052
lexpo	0.423959	0.055606	7.624375	0.0000
lexpo(-1)	-0.059927	0.084769	-0.706941	0.4854
lexpo(-2)	-0.116194	0.063917	-1.817882	0.0798
lexpo(-3)	-0.086496	0.031611	-2.736255	0.0107
limpo	0.029618	0.038599	0.767325	0.4493
limpo(-1)	-0.028522	0.048938	-0.582830	0.5647
limpo(-2)	0.109570	0.042571	2.573829	0.0156
inf	0.006406	0.001297	4.937724	0.0000
lppit	-0.091126	0.050793	-1.794085	0.0836
lppit(-1)	-0.064128	0.041410	-1.548611	0.1327
lppit(-2)	-0.043629	0.034028	-1.282149	0.2103
lppit(-3)	0.061528	0.026310	2.338588	0.0267
ltch	-0.199917	0.067033	-2.982365	0.0059
C	-0.772750	0.384116	-2.011759	0.0540
R ²	0.99			
LM(1)	0.747621			0.3948
LM(2)	0.448595			0.6434
ARCH(1)	0.264869			0.6096
ARCH(2)	0.298579			0.7436
Jarque-Bera	3.02			0.22

المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

تتمثل أهمية الخطوة الأولى في أننا نستعمل نتائج تقدير النموذج للانتقال إلى المرحلة الأهم في هذه المقاربة وهي التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك باستعمال اختبار الحدود، مع الإشارة إلى وجوب التأكد من جودة النموذج باستعمال بعض الاختبارات الإحصائية، أهمها اختبار الارتباط الذاتي للبقايا واختبار تجانس تباين الخطأ، إلى جانب التوزيع الطبيعي للبقايا، وأخيرا اختبار استقرارية النموذج.

أكدت جميع نتائج الاختبارات جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، فاختبار (LM) أظهر عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبقايا من الرتبة الأولى أو الثانية، حيث أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05 في الحالتين، مما يعني قبول فرض العدم المرتبط بانعدام وجود الارتباط الذاتي ورفض الفرض البديل. كما أن اختبار (ARCH) الخاص بالكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ، فقد بين مما لا يدع مجالاً للشك إلى عدم وجود هذه المشكلة في النموذج. إذ أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرض العدم المرتبط بتجانس تباين الخطأ ورفض الفرض البديل. إلى جانب ذلك، بين اختبار (Jarque-Bera) أن التوزيع الاحتمالي للبقايا يتبع التوزيع الطبيعي، لأن

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)

القيمة الاحتمالية الإحصائية (Jarque-Bera) أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرض البديل للتوزيع الطبيعي للبواقي.

وبعد تقدير نموذج (ARDL) الذي تم اختياره على أساس معيار (H-Q)، نلجأ في الخطوة التالية لاختبار الحدود وذلك بحساب إحصائية (F-statistic) ومقارنتها بالحدود الدنيا والعليا لإحصائية (F-statistic) المجدولة عند مستويات المعنوية المختلفة، الجدول رقم (4) يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4): نتائج تقدير اختبار الحدود لنموذج (ARDL)

ARDL Bounds Test				
Test Statistic		Value		k
F-statistic		*8.364902		5
Critical Value Bounds				
Significance		10 Bound		11 Bound
10%		2.26		3.35
5%		2.62		3.79
2.5%		2.96		4.18
1%		3.41		4.68

* معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، *** معنوية عند 10%، [] عدد التأخيرات المثلثي، () القيم الحرجة

المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

تبين نتائج اختبار الحدود أن إحصائية فيشر المحسوبة ($F=8.364902$) أكبر من جميع قيم الحد الأعلى المجدولة عند جميع مستويات المعنوية. وكنتيجة لذلك، فإننا نرفض فرض العدم المتعلق بعدم وجود علاقة بعيدة المدى ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة بعيدة المدى عند مستوى المعنوية 1% تجمع كل من متغيرة الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات التجارة الخارجية الممثلة في حجم الصادرات والواردات، إلى جانب متغيرات التحكم المستعملة في نموذج الدراسة.

اعتمادا على نتيجة اختبار الحدود، يمكننا الاستنتاج بوجود علاقة تكامل مشترك مما يؤهلنا للمرور إلى المرحلة الأخيرة وهي استخراج مرونة المدى البعيد والمدى القصير، إلى جانب معامل الحشد الذي يقيس سرعة تعديل اختلالات المدى القصير نحو وضعية التوازن للمدى الطويل. وببين الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يسمح لنا باستخراج جميع هذه المقدرات.

الجدول رقم (5): مروانات المدى القصير وسرعة التعديل

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(LPIB(-1))	-0.475713	0.157096	-3.028165	0.0052
D(LEXPO)	0.423959	0.055606	7.624375	0.0000
D(LEXPO(-1))	0.116194	0.063917	1.817882	0.0798
D(LEXPO(-2))	0.086496	0.031611	2.736255	0.0107
D(LIMPO)	0.029618	0.038599	0.767325	0.4493
D(LIMPO(-1))	-0.109570	0.042571	-2.573829	0.0156
D(INF)	0.006406	0.001297	4.937724	0.0000
D(LPPIT)	-0.091126	0.050793	-1.794085	0.0836
D(LPPIT(-1))	0.043629	0.034028	1.282149	0.2103
D(LPPIT(-2))	-0.061528	0.026310	-2.338588	0.0267
D(LTCH)	-0.199917	0.067033	-2.982365	0.0059
CointEq(-1)	-0.110580	0.033959	-3.256269	0.0030

المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

أما الجدول الموالي، فهو يبيّن مروانات المدى الطويل:

الجدول رقم (6): مروانات المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LEXPO	1.459044	0.430114	3.392224	0.0021
LIMPO	1.000772	0.380524	2.629981	0.0137
INF	0.057931	0.023710	2.443335	0.0211
LPPIT	-1.242135	0.547845	-2.267312	0.0313
LTCH	-1.807891	0.775948	-2.329914	0.0272
C	-6.988151	4.210853	-1.659557	0.1082

المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews.9)

يبين لنا الجدول رقم (5) نتائج تقدير مروانات المدى القصير للعلاقة متغيرة الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الممثلة لحجم التجارة الخارجية إلى جانب المتغيرات الأخرى المستعملة في الدراسة، وتظهر جميع هذه المتغيرات في شكل فروقات من الرتبة الأولى معبرة في ذلك عن العلاقة الديناميكية للمدى القصير. أما المتغيرة الممثلة بـ (CointEq(-1)) فهي تعبر عن بواقي التقدير المؤخرة بفترة زمنية واحدة والممثلة لمعامل الحشد. أما الجدول رقم (6)، فهو يوضح تقدير مروانات المدى الطويل المبينة للعلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة.

4- النتائج:

على ضوء ما سبق، يمكن تلخيص مجمل النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في النقاط

التالية:

- بينت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن أثر متغيرات التجارة الخارجية في المدى القصير يختلف عن آثار المدى البعيد سواء من ناحية القيمة أو من ناحية المعنوية الإحصائية، إذ أن أثر متغيرة الواردات الكلية لا تظهر أية معنوية إحصائية إلا عند الإبطاء الأول مع انعدام أية آثار آنية.

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)

كما أن الأثر المبين عند الإبطاء الأول ذو إشارة سالبة مما يعني وجود علاقة عكسية بين حجم الواردات للسنة الماضية ونمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، مما يعني إما وجود تنافسية قوية للمنتوج الأجنبي خاصة إذا تعلق الأمر بفئة الواردات الموجهة للاستهلاك النهائي أو حتى فئة واردات السلع النصف مصنعة، أو قد يكون نتيجة بنية الواردات الكلية التي يغلب عليها فئة المواد الموجهة للاستهلاك النهائي، والتي ليس لزيادة حجمها أية آثار على ارتفاع نسبة إنتاج القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد.

- عكس أثر المدى القصير فإن أثر المدى البعيد يبدو أكثر اتساقا ومعنوية مع ما تفترضه نتائج الدراسات التطبيقية في أغلب البحوث الخاصة بمجال تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، حيث قاربت مرونة الواردات الواحد، وهي قيمة تبين بشكل واضح الارتباط الكبير في المدى الطويل بين حجم الواردات الموجهة للاقتصاد الوطني ومعدل نمو هذا الأخير، كما بينت الاختبارات الإحصائية معنوية عالية لهذه المتغيرة.

- بينت النتائج الخاصة بتأثير متغيرة الصادرات الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الخام في المدى القصير معنوية إحصائية جيدة إلى جانب توزع آثاره حتى الإبطاء الثاني، مع تأكيد الأثر الأني لزيادة الصادرات على النمو الاقتصادي بحيث يوزع هذا التأثير بطريقة متناقصة خلال فترات التأثير.

- بينت نتائج تقدير نموذج المدى البعيد تأكيد العلاقة القوية للمدى القصير بين متغيرة الصادرات الكلية ومعدل النمو الاقتصادي، إذ فاقت مرونة الصادرات للمدى البعيد قيمة الواحد، مما يعني أن أية زيادة في حجم الصادرات سيؤدي في المدى البعيد إلى ارتفاع أكبر ومنتسارح في معدل النمو الاقتصادي. تفسر هذه النتيجة الارتباط الكبير بين الوضعية الاقتصادية للجزائر وقطاع التجارة الخارجية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بحجم الصادرات، بحيث أن المداخل المتعلقة بقطاع الصادرات خاصة مداخل صادرات المحروقات تلعب دورا كبيرا في تدعيم الوضعية المالية للخزينة العامة، ومن ثمة تسهيل برمجة سياسات الإنفاق العام المولدة للثروة وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- بينت متغيرات التحكم المستعملة في الدراسة نتائج متباينة، فقد أوضح معدل التضخم رغم ضعف مرونته، عن معنوية إحصائية مقبولة في المديين القصير والبعيد معا بإشارة مقبولة اقتصاديا، كما كان أثر متغيرة سعر الصرف معنويا في المدى القصير والمدى البعيد بإشارة مقبولة اقتصاديا رغم التباين الكبير بين مرونة المدى القصير ومرونة المدى البعيد. عكس ذلك، لم تظهر متغيرة أسعار البترول معنوية مقبولة في المدى القصير إلا عند الإبطاء الثاني وبإشارة معاكسة لما

كان متوقعا، وهي نفس النتيجة المشاهدة في مرونة المدى البعيد، فرغم معنويتها فإن إشارتها تجعلنا نشك في حقيقة معنويتها الإحصائية.

- تبين قيمة معامل الحشد المستخرجة من تقدير نموذج تصحيح الخطأ صحة هذه النمذجة، فقد بينت القيمة السالبة والمعنوية لهذا المعامل أن تصحيح الاختلال المشاهد في وضعية المدى القصير نحو حالة التوازن للمدى البعيد تستغرق وقتا طويلا نسبيا نظرا لضعف قيمته المقدرة.

5- الخلاصة:

حاولنا من خلال هذا البحث التطبيقي، تحليل العلاقة بعيدة المدى بين كل من معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات التجارة الخارجية في الجزائر مستعينين بتقنيات النمذجة القياسية ومنهجية التكامل المشترك حسب مقاربة (Pesaran. al) واختبار الحدود، مستعملين معطيات سنوية خاصة بكل من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الكلية، الواردات الكلية، معدل التضخم، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأخيرا متغيرة أسعار البترول للفترة (1980-2018). ويمكن تحديد نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تبين نتائج اختبار جذر الوحدة بشكل قاطع أن كلا من متغيرة (Ipb)، (lexp)، (limpo) و (Itch) غير مستقرة حسب جميع الاختبارات المستعملة، عكس ذلك فإن كل من متغيرة التضخم (inf) ومتغيرة أسعار البترول (Ippit) مستقرة عند المستوى.

- أظهرت نتائج اختبار الحدود رفض فرض العدم المتعلق بعدم وجود علاقة بعيدة المدى وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل عند مستوى المعنوية 1% تجمع بين النمو الاقتصادي، متغيرات التجارة الخارجية، ومتغيرات التحكم المستعملة في نموذج الدراسة.

- بينت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن أثر متغيرة الواردات الكلية لا تظهر أية معنوية إحصائية إلا عند الإبطاء الأول مع انعدام أية آثار أنية. عكس ذلك، يبدو أثر المدى البعيد أكثر اتساقا ومعنوية مع ما تفترضه نتائج الدراسات التطبيقية.

- أما تأثير متغيرة الصادرات الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الخام، فقد بينت معنوية إحصائية جيدة إلى جانب توزع آثاره في المدى القصير والمدى البعيد. كما فاقت مرونة الصادرات للمدى البعيد قيمة الواحد، مما يعني أن أية زيادة في حجم الصادرات سيؤدي في المدى البعيد إلى ارتفاع أكبر ومتسارع في معدل النمو الاقتصادي.

- بينت متغيرات التحكم المستعملة في الدراسة نتائج متباينة، فقد أبان كل من معدل التضخم ومتغيرة سعر الصرف عن معنوية إحصائية مقبولة في الأجلين القصير والبعيد معا بإشارة مقبولة

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2018)

اقتصاديا رغم التباين الكبير بين مرونة المدى القصير والمدى البعيد، عكس ذلك لم تظهر متغيرة أسعار البترول معنوية مقبولة في المدى القصير وإشارة غير مقبولة في المدى البعيد. - تبين قيمة معامل الحشد المستخرجة من تقدير نموذج تصحيح الخطأ صحة النمذجة باستخدام نماذج تصحيح الخطأ، كما بينت القيمة السالبة والمعنوية لهذا المعامل أن تصحيح اختلالات المدى القصير نحو حالة التوازن للمدى البعيد تستغرق وقتا طويلا نسبيا.

6- المراجع:

- 1 السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009 ص 8.
- 2 حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق مصر، 1996 ص 13.
- 3 رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000 ص 12.
- 4 فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان الأردن 2001 ص 4
- 5 رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن 2000 ص 21
- 6 علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2007 ص 39
- 7 عادل أحمد حشيش- مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2005 ص 116
- 8 محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان 2010 ص 120
- 9 محمد بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- الجزء الثاني (إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999 ص 278.
- 10 الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات حول الجزائر، على الرابط: <http://www.ons.dz/-Statistiques-> *Economique*، تاريخ الاطلاع 2020/01/15
- 11 الجيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، الطبعة الأولى 2007 ص 215.
- 12 المؤسسة العمومية الاقتصادية، " دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي "، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر، 1989 ص 74.
- 13 Mehdi Abbas, *L'ouverture Commerciale de l'Algérie – Apports et limites d'une approche en terme d'économie politique du protectionisme – Economie du développement durable et de l'énergie*, cahier de recherche n°13, France, 2001, p 10

- ¹⁴ برياطي حسين، يحي حولية، سحنون مريم، الانفتاح التجاري ومساهمته في الصادرات غير النفطية - دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016 - مجلة المالية والأسواق المجلد 4 العدد 8، 2018 ص 123
- ¹⁵ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2009 ص 145.
- ¹⁶ بنك الجزائر، تقرير حول "التوجهات المالية والنقدية" خلال الثلاثي 1 من سنة 2015 ص 5
- ¹⁷ الهروشي خطاب، نحو استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والأسواق المجلد 6 العدد 1، 2019 ص 515
- ¹⁸ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات التجارة الخارجية، على الرابط: <http://andi.dz/index.php/ar/statistique>، تاريخ الاطلاع: 2020/01/21
- ¹⁹ لباز الأمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر - دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964-2015، مجلة رؤى اقتصادية العدد 11، 2016 ص 126.
- ²⁰ - زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمل للإستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص: 283.
- ²¹ الإذاعة الجزائرية، نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر 1.5 بالمائة سنة 2018، على الرابط: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190422/167779.html>، تاريخ الاطلاع: 2020/01/07
- ²² Geweke, John F.; Horowitz, Joel L.; Pesaran, M. H. - **Econometrics: à bird's eye view**, CE Sifo Working Paper, No. 1870, Center for Economic Studies and Ifo Institute (CE Sifo), Munich, 2006, p 2
- ²³ ناصر الدين قريبي، بوحفص حاكمي، فيصل بشرول، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية المجلد 10 العدد 1، 2020 ص 160
- ²⁴ Pesaran M. H., Shin Y and Smith R. J - **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships** - Journal of Applied Econometrics, vol. 16 N° 03, 2001, p 289
- ²⁵ . Nkoro , A. K.Uko - **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5 no.4, 2016, p 64
- ²⁶ Richard Harris and Robert Sollis, - **Applied Time Series - Modelling and Forecasting**, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate. Chichester West Sussex PO19 8SQ, England, 2003, p 41